AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-hikmah International Journal of Islamic Studies and Human Sciences
Volume 4, Number 4, December 2021

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد 4، الرقم 4، ديسمبر 2021
E-ISSN 2637-0581
https://doi.org/10.46722/hkmh.4.4.21t

دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية في تحقيق التنمية المستدامة

The Role of Financing Higher Education in Nigerian Universities in Achieving Sustainable Development

سمير محمد حسن
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
albidaya1441@outlook.com

ملخص

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية بولاية كانو وتأثيرها على التنمية المستدامة. وتكمن مشكلة الدراسة في تدني تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية مما ينعكس سلباً على استدامة التعليم العالي وعلى التنمية المستدامة. وتبرز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على أهمية تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية ومصادر الحصول على هذا التمويل كأحد أهم العوامل التي يمكن من خلالها استكمال الطلاب لدراستهم. واتبعت الدراسة المنهج النوعي وذلك بغرض الحصول على المزيد من المعلومات الدقيقة حول مصادر تمويل التعليم العالي التقليدية وتأثير ذلك على استدامة التعليم وتحقيق التنمية المستدامة. وبلغ مجتمع الدراسة عدد ثلاثة جامعات نيجيرية وهم جامعة حكومية وفيدرالية وجامعة خاصة للتعرف على تأثير تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية على التنمية المستدامة. وبلغت عينة الدراسة حوالي ثلاثة من أصل خمسة من المسؤولين عن تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية. وكذلك فإن الدراسة اتبعت المقابلات غير منظمة أو المفتوحه وذلك للحصول على المزيد من المعلومات حول تمويل التعليم العالي وما إذا كانت تصلح فكرة الوقف النقدي من عدمه. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن مصادر تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية التقليدية متنوعه منها ما يمكن الحصول عليه من خلال صندوق الهبات والتبرعات التي يمكن القيام بها من خلال المبادرات المجتمعية، كما أوضحت نتائج الدراسة أن فكرة الوقف النقدي تواجه تحديات كبيرة في تطبيقها، فالفكرة معرضه للقبول والرفض وفقاً لطبيعة الجامعة وطبيعة المواد التي تدرس. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة تأثير تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية من خلال توسيع نطاق الدراسة لتشمل الولايات النيجيرية كافة.

الكلمات المفتاحية: تمويل التعليم، الجامعات النيجيرية، التنمية المستدامة

Abstract

The current study aims to identify the role of financing higher education in Nigerian universities in the state of Kano and its impact on sustainable development. The study problem lies in the low funding of higher education in Nigerian universities, which will negatively affect the sustainability of higher education and sustainable development. The importance of the study is highlighted by highlighting the importance of financing higher education in Nigerian universities and the sources of obtaining this funding as one of the most important factors through which students can complete their studies. The study followed the qualitative approach with the aim of obtaining more accurate information about traditional higher education financing sources and its impact on the sustainability of education and achieving sustainable development. The study population reached the number of three Nigerian universities, which are a governmental, federal and private university, to learn about the impact of financing higher education in Nigerian universities on sustainable development. The sample of the study was about three out of five of those responsible for financing higher education in Nigerian universities. Also, the study followed unstructured or open interviews in order to obtain more information about financing higher education and whether or not it is suitable for the idea of a monetary endowment. The results of the study showed that the sources of financing for higher education in traditional Nigerian universities are varied, including what can be obtained through the endowment and donations fund that can be made through community initiatives, and the results of the study also indicated that the idea of a monetary endowment faces great challenges in its application, so the idea is subject to acceptance and rejection. According to the nature of the university and the nature of the subjects taught. The study recommended the necessity of expanding the study of the impact of financing higher education in Nigerian universities by expanding the scope of study to include all Nigerian states.

Keywords: Financing education, Nigerian Universities, Sustainable Development

المقدمة

مما لاشك فيه أن تمويل التعليم العالي من أهم التحديات التي تواجه الطلاب والجامعات على السواء. كما أن الرغبة في استثمار رأس المال البشري يتطلب توفير دعم ملائم للطلاب والجامعات حتي يمكن الإستفادة من تلك القوي البشرية في المستقبل. ومن المؤكد أن توفير مصادر التمويل للطلاب والجامعات يمكن أن يساهم في الإستفادة من تطوير تلك الجامعات من خلال تنويع مصادر التمويل، كما أن الطلاب يمكنهم الإستفادة من مصادر التمويل لحين استكمال دراستهم بشكل مباشر. ومن الجدير بالذكر أن وجود صناديق من الهبات والتبرعات التي تبرمها مبادرات مجتمعيه قد تحقق أثر كبير في توفير الدعم الملائم وخاصة إذا كان هذا الدعم يمكن أن يحقق استدامة التعليم العالي في المستقبل (فابويدي، 2017).

ومن جهة أخرى تبذل الجامعات النيجيرية العديد من الجهود من أجل تحقيق استدامة التعليم العالي في البلاد، ومن المؤكد أن الجامعات النيجيرية تحاول استقطاب أكبر قدر ممكن من التمويل اللازم من أجل تحسين قدرة تلك الجامعات على استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، كما أن الجامعات النيجيرية تبذل الكثير من الجهود من أجل تحسين مستوي جودة التعليم، بالرغم مما تعانيه من قلة الموارد النقدية المخصصه لتمويل التعليم إلا أن الجامعات النيجيرية تقوم بدراسة التجارب الحديثة والناجحه التي تم استخدامها في العديد من الدول ولاسيما تجربة تطبيق فكرة الوقف النقدي التي طبقتها الحكومة الماليزية من أجل تمويل التعليم العالي بالجامعات الماليزية، وعن إمكانية الإستفادة من تطبيق تلك التجربة لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية، وما إذا كان يمكن العمل على تطوير الوقف النقدي كأحد أدوات التمويل الإسلامي لتمويل الجامعات النيجيرية.

مشكلة الدراسة

بالرغم من امتلاك نيجيريا للقوي البشرية والعديد من الخبرات في كافة المجالات وخاصة في التعليم العالي إلا أن التعليم العالي وخاصة الجامعات النيجيرية تعاني من نقص كبير في

توفير التمويل اللازم لدعم تلك الجامعات اللازمة. كما أن الطلاب النيجيريين لايمكنهم توفير النفقات اللازمة لتغطية الرسوم الدراسية ومستلزمات الدراسة والأبحاث العلمية فضلاً عن تكاليف معيشتهم مما يؤثر سلباً على استدامة التعليم العالي وانصراف عدد كبير من الطلاب عن التعليم العالي. وبالرغم من وجود محاولات لدعم تمويل التعليم العالي من خلال صناديق الهبات ومساهمات أصحاب المصلحة إلا أن تفشي الفساد المالي والإداري في الجامعات النيجيرية قد يحول دون صول الدعم لمستحقيه. ومن ناحية أخرى فإن تأثير ضعف تمويل التعليم العالي للجامعات النيجيرية يؤثر بشكل سلبي على تحقيق التنمية المستدامة.

وللتأكد من مشكلة الدراسة فقد أجرى الباحث العديد من المقابلات مع المسؤولين بالجامعات النيجيرية، حيث طرح الباحث خمسة أسئلة على عدد ثلاثة من المسؤولين بالجامعات النيجيرية، واتبع الباحث طريقة براون (2013) في المقابلات والتي تقتضي اتباع ست خطوات أولها إعداد أسئلة المقابلات للمشاركين في المقابلات، أما الخطوة الثانية فتتمثل في الحصول على الإجابات من المشاركين في المقابلات من خلال التسجيل الصوتي، والخطوة الثالثة تقتضي تفريغ التسجيل الصوتي، والخطوة الرابعة تتمثل في إرجاع الإجابات للمشاركين للتأكد من إجاباتهم، والخطوة الخامسة تتمثل في التأكد من إجابات المشاركين، والخطوة الأخيرة تلخيص تلك النتائج واستخدامها في طرح المشكلة. ولقد خلصت نتائج المقابلات في أن هناك ضعف ملحوظ في تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية مما يؤثر على خطط التنمية المستدامة أو استدامة التعليم، كما أن الجامعات النيجيرية تفتقر لوجود فكرة القرض الحسن التي تعمل عليها بعض الدول ولاسيما ماليزيا لدعم تمويل التعليم بشكل مباشر مما يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات النيجيرية. كما أوضحت نتائج المقابلات أن تفشي الفساد المالي والإداري قد أثر سلباً على إهدار أموال الهبات والصناديق الخاصة بتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية مما أثر سلباً على التنمية المستدامة. ولقد تأكدت مشكلة الدراسة من خلال العديد من

الدراسات حيث أشار فولايان (2015) أنه بالرغم من اقبال الطلاب النيجيرين على التعليم العالي إلا أن هناك صعوبات في تخطي العقبات المالية نتيجة عدم حصول الطلاب على المنح أو الدعم اللازم لاستكمال الدراسة مما يشير إلى تراجع كبير في قبول الطلاب للتحديات التي طرأت نتيجة الأزمة المالية.

كما أوضحت دراسة أولاينكا (2020) أن الدعم المقدم من أصحاب المصلحة غالباً ما يكون للطلاب المتفوقين من أجل ضمان إدماج المتفوقين في سوق العمل مما يؤثر سلباً على استدامة التعليم العالي بنيجيريا. وأكد وانجينجي أوما (2018) أن مشكلة تفشي الفساد قد أثرت بشكل سلبي على وصول التمويل لمستحقيه مما يعطل تحقيق التنمية المستدامة. وأشار أوكوا (2017) أن هناك تراجع واضح لإقبال الطلاب النيجيرين لاستكمال التعليم بالجامعات النيجيرية بسبب نقص التمويل اللازم وعدم قدرة الطلاب النيجيرين على توفير النفقات اللازمة للدراسة بالجامعات وعدم قدرتهم أيضاً على توفير مستلزمات معيشتهم بشكل ملحوظ. وأشار أولاديجو (2019) أن تطبيق فكرة تقاسم التكاليف وعدم تطبيق مجانية التعليم قد تسببت في صرف أنظار الكثير من الطلاب النيجيرين عن التعليم العالي وتعلم الأعمال التقليدية، مما يشكل إهدار واضح للتنمية المستدامة واستدامة التعليم العالي بنيجيريا.

أسئلة الدراسة

1. ما هي الممارسات الحالية لتمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو؟
2. ما هو دور التعليم العالي في الاسهام في عملية التنمية المستدامة في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو؟

أهداف الدراسة

1. استكشاف الممارسات الحالية لتمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو .
2. التعرف على دور التعليم العالي في الاسهام في عملية التنمية المستدامة في والجامعات النيجيرية في ولاية كانو.

أهمية الدراسة

تبرز الأهمية النظرية من خلال تسليط الضوء على أدوات التمويل الإسلامي ومن بينها فكرة الوقف النقدي وإبراز أهميتها ودورها الفعال في تمويل التعليم العالي لمؤسسات التعليم العالي. كما تركز الدراسة على أهمية استخدام الهبات والتعرف على الإطار النظري لمصادر التمويل بالجامعات النجيرية. وتسلط الدراسة الضوء على كيفية تحصيل القروض وطرقها وأساليبها وعن تأثير تلك القروض على تحقيق التنمية المستدامة أو استدامة التعليم العالي بنيجيريا.

حدود الدراسة

تعقد هذه الدراسة بثلاث جامعات نيجيرية في ولاية كانو وهما جامعة جامعة بايرو كانو الفيدرالية (BUK). وجامعة سكاي لاين كانو الخاصة وهي جامعة خاصة تأسست في عام 2018، وجامعة نورث ويست كانو وهي جامعة حكومية ويطلق عليها الآن جامعة يوسف ميتاما سولي. ويرجع السبب في إختيار ثلاثة جامعات نيجيرية هو التعرف على واقع تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية سواء كانت الجامعات فيدرالية أو حكومية أو جامعات خاصة. تقتصر الحدود الزمانية على العام الدراسي 2020/2019 والعام الدراسي 2021/2020. ويرجع السبب الرئيسي لإختيار العاميين الدراسيين هو التعرف على مصادر تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية، واستكشاف مصادر تمويلية جديدة من عدمه. تقتصر الحدود الموضوعية في دراسة دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية

على تحقيق التنمية المستدامة بولاية كانو بنيجيريا. ويرجع السبب الرئيسي لإختيار دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية بولاية كانو حيث أن الولاية تعتبر ثاني أكبر ولاية بنجيريا وأن تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية مفترض أن يتسع ليشمل كافة الطلاب النيجيريين المقمين في الولاية فضلاً عن ضرورة شمولية هذا التمويل والدعم الجامعات الفيدرالية والحكومية والخاصة.

منهج الدراسة

تتبع هذه الدراسة المنهج النوعي من خلال إجراء المقابلات شبة المنظمة والمفتوحه، حيث يعتمد المنهج النوعي بشكل كبير على التعمق في فهم الظاهرة محل الدراسة والتعرف على الأسباب والملابسات التي تحيط بالمشكلة وفهم البيئة المحيطة بها داخلياً وخارجياً بشكل كبير. أكد براون (2019) أن المنهجية هي الآليات التي تتبعها الدراسة من خلال تطبيق أدواتها في تصميم البحث النوعي. وأشار براون (2019) أن المنهج النوعي هو من أبرز المناهج التي تتبع للتعمق في فهم المشكلة وأسبابها ومكامن القوة والضعف في الظاهرة محل الدراسة وفهم السلوك والمواقف التي ادت إلى الظاهرة وكيفية التعامل مع تلك الظاهرة بشكل واضح. ويعرف المنهج النوعي بأنه المنهج الذي يدرس السلوك الإنساني من خلال التعرف على وجهات النظر التي تتعلق بالظاهرة محل الدراسة والتي لايمكن التعبير عنها بالطرق الإحصائية أو الكمية. ويتميز المنهج النوعي بالتعرف على أدق النفاصيل والشروحات حول الظاهرة محل الدراسة وأسابها ومكامن القوة والضعف في الظاهرة، كما أن المنهج النوعي يركز على السمات الشخصية للمشاركين والمشكلات المحيطه بالظاهرة محل الدراسة. ويركز المنهج النوعي على الكثير من التفاصيل وإمكانية تلخيصها وتبويب تلك النتائج والنظر في تلك النتائج وأوجة الإتفاق في إجابات المشاركين وتحليل تلك النتائج وتلخيصها والإستفادة منها في تفسير النتائج بشكل منطقي بما يساهم في فهم المشكلة وملابساتها وأسباب حدوث تلك المشكلة بشكل كبير. أكد الفقية (2017)

أن المنهج النوعي هو المنهج الأكثر انسجاماً مع البحوث التي تتناول مشاكل التعليم بشكل عام، حيث أن المنهج النوعي يحقق فهماً كاملاً لمشكلة الدراسة محل البحث، كما أن المنهج النوعي سوف يكشف عن الواقع وأسباب مشكلات التعليم ومايصاحبها من ظواهر. كما أن المنهج النوعي يقوم بفهم واستطلاع واكتشاف وتوضيح المواقف والمشاعر والتصورات والمواقف والقيم والمعتقدات والخبرات والتجارب لدى المشاركين بشكل مدروس من خلال تطبيق نفس الأسلوب على المشاركين والحصول منهم على نتائج تساهم في فهم مشكلة الدراسة والبيئة المحيطة بها والتعرف على الأسباب والملابسات التي أدت إليها وإمكانية التوصل إلى حلول ملائمة لها بما يتوافق مع أسئلة وأهداف الدراسة.

أولاً: الإطار النظري

2.1 مفهوم التعليم

مما لاشك فيه أن التعليم هو عملية ديناميكية لإستخدام التعليم كوسيلة يمكن استخدامها لتحسين جودة الحياة، كما أن التعليم له دور إيجابي في تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث أن التعليم يبرز قدرات الفرد والكفاءة الذاتية في إدراك الواقع المحيط. كما أن معظم الفقراء يركزون على حصول أبنائهم على التعليم اللازم من أجل مواجهة أعباء الحياة. وأكد أماجيونيوديوي (2012) أن التعليم هو ذلك القدر من العلم والمعلومات في كافة الفروع التي تؤدي إلى تفتح مدارك الشخص بحيث يفيد هذا العلم في التواصل مع المجتمع. ويرى الباحث أن تحديد مفهوم للتعليم غاية في الصعوبة حيث أن مفهوم التعليم دائماً ما يشير إلى المعرفة والإلمام بالكثير من العلوم أو المستوي الذي يمكن أن يحصل عليه الفرد من العلوم والمهارات المختلفة التي تفيده في التعاطي مع المجتمع الذي يعيش فيه بشكل عام. أن فكرة الحصول على قدر من التعليم يعتبر من ضمن أولويات الدول وحتي لو لم تكون تلك الرغبة معلنه بشكل عام. كما أن رغبة الدولة في تحسين جودة الحياة من خلال الإقبال على التعليم للحد من الزيادة السكانية. وأكد أماجيونيوديوي (2012) أن الإقبال على التعليم

يحل مشكلة تعليم الإناث وازدياد رغبة أولياء الأمور في تحسين مستوي المعيشة الخاصة بهم. وكذلك فإنه يمكن القول بأن التعليم العالي هو التعليم الذي يحصل عليه الفرد بعد حصوله على التعليم الثانوي، بحيث يؤهله مجموع درجاته التراكميه إلى الالتحاق بإحدى الكليات العمليه أو النظرية. والتعليم العالي هو شكل من أشكال الإستثمار في الإستثمار في رأس المال البشري وبالتالي فإن التعليم العالي يساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الإقتصادي. وأكد جاجا (2013) أن هو ذلك التعليم الذي يمكن الحصول عليه بعد استكمال التعليم الثانوي ويخضع التعليم الجامعي للعديد من اللوائح والتعليمات تضع وزارة التعليم العالي السياسات واللوائح والتعليمات، كما تضع وزارة التعليم العالي العديد من المواصفات الفنية الخاصة بالمؤسسات التعليمية بصفة عامة، كما يمكن لوزارة التعليم العالي أن تساهم بشكل كبير في تحديد الشروط الواجب توافرها في المتقدمين لدخول الجامعات النيجيرية سواء الحكومية أو الخاصة. وأكد فابويدي (2017) أن التعليم العالي هو أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية تستخدم لتحقيق غايات المجتمع بشكل كبير.

2.2 واقع التعليم في نيجيريا

من المؤكد أن نيجيريا قد عانت كثيراً بسبب الحقبة الاستعمارية وبسبب فرض الكثير من الإملاءات على النظام التعليمي الحالي حيث تأسست الجامعات النيجيرية منذ عام 1980. وأشار أماجيونيوديوي (2012) أشار إلى أن التعليم في نيجيريا شهد الكثير من الأحداث والتطورات عبر التاريخ، حيث أن التطور في التعليم كان يهدف دائماً إلى تحسين التنمية الاقتصادية. وبالرغم من وجود معايير للجودة للتعليم العالي في نيجيريا في ذلك الوقت إلا أن مشكلة تمويل التعليم العالي كانت مشكلة قائمة منذ فترة كبيرة، حيث استشرى الفساد المالي والإداري في مؤسسات التعليم العالي النيجيري. كما أن مؤسسات التعليم العالي قد وظفت الكثير من القادة المشكوك بهم. وبالرغم من أن مؤشرات التعليم في نيجيريا قد أشارت إلى أن نيجيريا من أبرز الدول النامية التي بها إنخفاض في مؤشرات

التنمية بشكل ملحوظ. حيث أشار تقرير البنك الدولي لعام 2019 أن هناك العديد من المشاكل المالية الخاصة بالتمويل وضعف كفاءة أعضاء هيئة التدريس وتدني قدرتهم على استيعاب تلك الأعداد الكبيرة، كما أن تدني مشكلة الجودة قد أثر بشكل مباشر على تحقيق النمو الإقتصادي. ومن جانب أخر فإن مشكلة ضعف تمويل المؤسسات التعليمية أدي إلى ضعف تطبيق الحوكمة وإنخفاض كفاءة المؤسسات التعليمية بشكل واضح. وأشار جاجا (2013) أنه بالرغم من زيادة التحديات في المجتمع النيجيري والتوسع في تطبيق التكنولوجيا والتغيرات السريعة في الإتصالات والإقبال على عولمة التجارة وانفتاح الأسواق إلا أنه مازال هناك انخفاض ملحوظ في تمويل التعليم وخاصة في الجامعات النيجيرية. وبالرغم أن هناك الكثير من الدول النامية لديها استراتيجيات واضحة في دعم وتمويل التعليم إلا أن نيجيريا تفتقر لوجود استراتيجية واضحة لتوفير التمويل اللازم للمؤسسات التعليمية. وتجدر الإشارة إلى أن نيجيريا تمتلك العديد من الموارد النفطية والكثير من الإستثمارات التي تمكنها من امتلاك تحسين تمويل المؤسسات التعليمية إلا أن تلك الموارد لم تنجح في إمكانية توجية تلك الإستثمارات في تمويل التعليم بنيجيريا. ولقد أشار البنك الدولي في تقريره الأخير لعام 2019 أن العديد من الدول النامية في آسيا قد حققت نجاحاً في توظيف استثماراتها تجاه تنمية وتمويل قطاع التعليم مثل البرازيل والصين والهند، حيث استطاعت تلك الدول أن تعمل جنباً إلى جنب إلى تنمية تمويل التعليم العالي، ولقد أكد أماجيونيوديوي (2012) أن تلك الدول تمتلك خيارات تمويلية وفقاً لطبيعة نظام التعليم الجامعي. ومن الجدير بالذكر أن تلك الدول التي أشار إليها البنك الدولي تعتمد بشكل رئيسي على القوة البشرية بعكس نيجيريا التي أهملت القوة البشرية الخاصة، كما أن القدرات الإبتكارية أصبحت ضعيفة للغاية في ظل تراجع التعليم المهني. كما أن سياسات التعليم في نيجيريا أصبحت تتجه إلى محاولة الإكتفاء بالمهارات التقليدية التي يكتسبها العمال للإلتحاق بسوق العمل، وهو مايفسر ضعف الإقبال على التعليم العالي حيث بلغت نسبة إقبال الطلاب الجامعيين حوالي 4% فقط بالمقارنة مع دول إفريقية أخرى تعتبر على نفس

المستوي الإقتصادي والإجتماعي لنيجيريا مثل جنوب إفريقيا التي يقبل مواطنيها على التعليم الجامعي بنسبة 17%، ويقبل طلاب البرازيل بنسبة 12% أما طلاب إندونسيا فيقبلون بنسبة 11% على التعليم الجامعي. وبالتالي فإن مشكلة تمويل التعليم في نيجيرياً ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات التعليم بصفة عامة، وهو مايفسر أيضاً إنخفاض مخصصات التعليم العالي بنحو 27% نتيجة تدني اقبال الطلاب الجامعيين على التعليم الجامعي مما أدي إلى تدني مستوي جودة التعليم العالي. ومن جهة أخرى فإن تدني رواتب الموظفين في الدولة قد أدي إلى عزوف قطاع كبير من الطلاب عن استكمال دراستهم بالجامعة نتيجة عجز أولياء الأمور عن سداد الرسوم الجامعية. كما أن هناك تدهور ملحوظ في الظروف السياسية نتيجة العديد من الاضطرابات الطلابية في الجامعات النيجيرية وخاصة في فترة التسعينات من القرن الماضي. ولقد أكد أماجيونيوديوي (2012) أن استمرار حالة الركود قد أدي إلى صعوبة سفر الطلاب النيجيرين المتميزيين وإنخفاض إمكانية تمويل الأبحاث العلمية بالمقارنة بالدول الأفريقية الأخرى مثل جنوب إفريقيا أو الهند وأندونسيا، حيث تقوم الجامعات الفيدرالية في نيجيريا بإنفاق حوالى 1.3% من ميزانياتها للبحوث العلمية مما يشير إلى تدني ملحوظ في مستوي البحث العلمي بنيجريا. ويرى الباحث أن تمويل التعليم في نيجيريا متدني للعديد من الأسباب الأخرى من بينها بروز الفساد المالي والإداري وعدم رغبة أصحاب السياسات وواضعي الإستراتيجيات من تحسين أوضاع المؤسسات بشكل طبيعي. وأشار فولايان (2015) أن التعليم العالي بنجيريا يفتقر إلى المرافق وتدهور المعدات والمعامل المشاريع بشكل كبير إلا أن هناك تدني ملحوظ في مستوي الجودة في التعليم العالي بنجيريا وتدني في الكفاءة والإنتاجية وخاصة في المخرجات الدراسية. كما أن فابويدي (2017) قد ركز على التحديات التي تواجه مشكلة تمويل التعليم العالي بنجيريا، حيث أن الجامعات الفيدرالية قد حصلت على الدعم الحكومي بنجيريا، وكذلك فإن عدم كفاية الرسوم الدراسية قد أشارت إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على الفيدرالية على المنافسة مع الجامعات الخاصة التي تعتبر من أبرز المشروعات الإستثمارية في نيجيريا

وذلك لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح. وتجدر الإشارة إلى أن فابويدي (2017) قد أشار إلى نقص كبير في الموظفين وعدم وجود تمويل كافي للمعامل والورش وقاعات المحاضرات. كما أن هناك أعداد كبيرة من الطلاب مما تعجز القدرة الإستيعابية للمعامل وقاعات المحاضرات على استيعاب تلك الأعداد بشكل واضح.

أهمية التعليم العالي في نيجيريا

أكد أفولايان (2015) أن الهدف العام للتعليم العالي النيجيري هو الحصول على القدر الكافي من التعليم بما يخدم المجتمع النيجيري بما يجعل التعليم العالي قادر على التنافسية مع الجامعات العالمية. أشار جاجا (2013) أن أهمية التعليم العالي في نيجريا قد برزت من خلال العديد من العوامل من بينها الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

الجوانب السياسية

أشارت الجوانب السياسية إلى الإهتمام بالتعليم كأحد الأولويات الإستراتيجية التي تنادي بها الحكومات على مر الزمان. وأكد جاجا (2013) أن الحكومات غالباً ما تنادي بضرورة منح التمويل اللازم والملائم لمؤسسات التعليم العالي بشكل كبير. ويرى الباحث أن أحد أبرز أسباب نجاح الأحزاب السياسية هو مستوي الدعم أو المنح التي يوفرها نواب الشعب لدعم المتفوقين في البلاد.

الجوانب الإقتصادية

أكد جاجا (2013) أن الجوانب التعليم العالي في نيجيريا قد كشف عن مستوي المهارات التي يجنيها الطلاب من وراء الاقبال على التعليم العالي بنيجيريا. كما أن زيادة الرصيد المعرفي سوف يؤدي إلى حصولهم على فرصة عمل فيما بعد. وكذلك فإن هناك العديد من الجوانب الإقتصادية التي تكشف عن القدرات الفردية التي قد يتمتع بها الطلاب والتي سوف تؤدي إلى حصولهم على دخول ورواتب أعلى وفقاً للإقتصاديات التي يتمتعون بها

في مختلف المجالات. وأشار فولايان (2015) أن الإستثمار في رأس المال البشري هو أحد أهم الجوانب الإقتصادية التي تسعي إليها وزارة التعليم العالي النيجيرية.

الجوانب الإجتماعية

أشار جاجا (2013) أن التعليم العالي في نيجيريا يمارس دوراً هاماً على المستوي الإجتماعي. حيث يقوم التعليم على غرس المبادئ والقيم التي يمارسها الطلاب ويتعلمها في الجامعة. كما يعزز التعليم العالي فكرة الإنفتاح على المستوي التكنولوجي المتميز. كما تساهم في تعزيز انضباط الطلاب وقدرتهم على العمل الجاد في المستقبل. ويري الباحث أن الجوانب الإجتماعية قد لاتتأثر إذا لم تتغير ثقافة المجتمع ككل.

خصائص تمويل التعليم العالي بنجيريا

أشار فابويدي (2017) أن التعليم العالي بنجيريا يتصف بالعديد من الخصائص من بينها أن التعليم العالي بنجيريا مرتفع الثمن بالمقارنة بجامعات حكومية وافريقية أخرى وبالرغم من الهدف المعلن للحكومة النيجيرية هو توفير الدعم لكافة الطبقات بالمجان إلا أن التعليم العالي بنجيريا وخاصة بالجامعات الفيدرالية مرتفع الثمن، مما أدي إلى احجام الكثير من الطلاب عن الاقبال عن التعليم، كما أن الحكومة النيجيرية التي تدعم الجامعات الفيدرالية أو الدعم الممنوح من الولايات النيجيرية لايكفي لإستكمال متطلبات التعليم العالي بنيجريا. وبالرغم من ارتفاع قيمة الرسوم الدراسية في الجامعات النيجيرية إلا أن الحكومة النيجيرية لايمكنها أن توفر التمويل اللازم من خلال رفع النفقات والرسوم الدراسية. كما تتصف المخصصات التعليمية بأنها ضئيلة للغاية ولاتكفي لمواجهة الطلب المتزايد من الطلاب على التعليم العالي بنجيريا. أشار فابويدي (2017) أنه يمكن استخدام الوقف كحل مؤقت لتخيف العبئ المادي عن كاهل الحكومة النيجيرية. كما يتصف تمويل التعليم في الجامعات الحكومية بأنه قادر على منافسة الجامعات الخاصة التي تسعي دوماً لتحقيق أرباح من خلال المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها تلك الجامعات لمحاولة توفير إيرادات من وراء تلك المشروعات. ويرى فابويدي (2017) أن مؤسسات التعليم العالي تخضع

لمسؤولية الأجهزة الرقابية للحد من انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي وللحفاظ على المال العام وحسن توجيهه لصالح تمويل التعليم العالي بنجيريا.

موقف القطاع العام والخاص من تمويل التعليم بنيجيريا

أشار أماجيونيوديوي (2012) أن القطاع العام لايزال هو الممول الرئيسي للتعليم في نيجيريا، حيث يقوم على توفير الاحتياجات سواء للحكومة أو المواطنين حيث تعتبر مشكلة نقص التمويل من أبرز المشكلات التي تواجه الحكومة النجيرية حيت اتسمت الإيرادات الحكومية النيجيرية بالإنخفاض بشكل ملحوظ. ومن بين أبرز الأسباب وراء انخفاض أسعار النفط هو تدني أسعار النفط مما يؤثر على خفض الإيرادات من القطاع النفطي، كما أن كثرة الديون وعدم قدرة القطاع العام على الوفاء بها أدي إلى زيادة أعباء الدين الخارجي. وبالتالي فإن التمويل الذي تمنحه الحكومة النيجيرية من خلال القطاع العام قد أنخفض بشكل كبير في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الحكومة النيجيرية.

ومن جانب أخر فإن نقص التمويل الذي تحصل عليه الجامعات النيجيرية من القطاع العام قد أدى إلى تدهور البحث العلمي بشكل واضح. وأكد فولايان (2015) أن هناك عوامل أخرى قد أدت إلى تدهور تمويل الجامعات النيجيرية من بين أبرز تلك العوامل هو عدم وجود تخطيط حقيقي بالقطاع العام لدعم تمويل الجامعات النجيرية، كما أن هناك تدني واضح في نسبة الالتحاق بالوظائف الأكاديمية بعكس الوظائف غير الاكاديمية. وكذلك فإن انتشار الجامعات النيجيرية بشكل كبير قد أدى إلى توزيع التمويل بشكل غير عادل وغير متوازن، كما أن الحكومة النيجيرية أصبحت تقوم بعملية التمويل وفقاً لأسباب عرقية مما أدى إلى وجود ظلم اجتماعي واضح للعديد من الطبقات في المجتمع. وكذلك فإن هناك العديد من العوامل الإجتماعية الأخرى من بينها انخفاض معنويات العاملين

بالجامعات النيجيرية وانخفاض جودة التدريس في تلك الجامعات مما أدى إلى تدهور جودة مخرجات التعليم في الجامعات النيجيرية.

ولقد برزت العديد من المشكلات الأخرى مثل زيادة اقبال الطلاب على التسجيل في الجامعات النيجيرية في الوقت الذي قام فيه المسؤولين بتخفيض عدد المختبرات العلمية لارتفاع تكلفتها بشكل ملحوظ، كما أدى تخفيض المخصصات المالية للجامعات إلى إلغاء الرحلات العلمية والميدانية والاقتصار على حضور المحاضرات العلمية والاكاديمية فقط، كما أن تدهور ميزانية قطاع التعليم الجامعي بنجيريا أدى إلى عدم قدرة شراء الكتب الحديثة والمواد الكيميائية اللازمة للمعامل والمختبرات، مما أدى إلى تدهور جودة التعليم الجامعي بنيجيريا. وبالرغم من تدهور مخصصات التمويل للجامعات النيجيرية إلا أن العديد من الجامعات قد اتجهت لإنشاء مشاريع تدر دخلاً من أجل الحصول على الأموال مما أدى إلى رفع رسوم التعليم والخدمات الإستشارية. وأشار أماجيونيوديوي (2012) أن الرسوم الجامعية التي يدفعها الطلاب تعتبر تلك الرسوم التي يسددها الطالب والتي من خلالها تقوم الجامعات بإعتماد الطلاب في العام الدراسي الحالي، وتعتبر الرسوم الجامعية من أبرز المشكلات التي تواجه الحكومة النيجيرية، حيث تقوم الحكومة النيجيرية غالباً بدعم المصروفات الجامعية للجامعات الحكومية. وبالرغم من أن القطاع الخاص يتحمل ضريبة التعليم المفروضة عن الهيئات الإعتبارية إلا أن القطاع الخاص اتجه إلى العديد من المشاريع المكمله لتحقيق أرباح من وراء قطاع التعليم بالجامعات النيجيرية، حيث يقوم القطاع الخاص بعمل مشاريع تجاريه خاصة بتوفير فنادق بجوار الجامعات النيجيرية، ومحطات البنزين والمكتبات. ويرى الباحث أن أداء القطاع الخاص في تلك المشروعات ضعيف للغاية إلا أنه في ذات الوقت بتعارض مع الهدف الرئيسي للتمويل بالجامعات النيجيرية وكذلك يتعارض مع أهداف الجامعات النيجيرية بشكل واضح، إلا أن القطاع الخاص له دور بارز في تمويل الجامعات النيجيرية بشكل واضح. ويرى الباحث أنه يمكن

للقطاع الخاص أن يقوم بتوفير تمويل التعليم بالجامعات النيجيرية من خلال توجيه استثمارات مباشرة لتوفير إيرادات لتحسين جودة التعليم.

2.12 تمويل التعليم العالي وتأثيره على التنمية المستدامة

أشار اوكيتش (2016) أن تمويل التعليم العالي لها تأثير على تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تمويل العالي يحقق المساواة والعدالة الإجتماعية وخاصة للطبقات الأقل فقراً التي لايمكنها تمويل التعليم لديها. كما أن الدولة على رأس أولوياتها منح حق التعليم أن يكون مكفولاً للجميع، وبالتالي فإن الدولة يجب عليها ألا تتجاهل الطلاب المتفوقين في المقام الأول، حيث أن الدولة يجب أن تقوم بالتشجيع على الإستثمار في رأس المال البشري. ولقد سلط اوكيتش (2016) الضوء على أهمية نظرية رأس المال البشري حيث تقوم النظرية على القيام بكافة الجهود نحو تعزيز رأس المال البشري والإهتمام بهم علمياً وثقافياً من أجل الإنتفاع بهذه القوة البشرية في المستقبل القريب، كما أشارت هذه النظرية إلى أن الإهتمام برأس المال البشري يمكن أن يتم من خلال منح التعليم وزيادة الإهتمام بمستواهم التعليم مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة على الأجل الطويل. وأشار فانجينجي–أوما (2018) أن هناك العديد من الأشياء التي يمكن استخدامها في تمويل التعليم العالي وتؤثر بشكل مباشر على المؤسسات من بينها الإهتمام بالتمويل لتحسين جودة التدريس واستمرار التمويل لتحسين العلاقة بين رجال الأعمال وبين الطلاب لضمان دعم سوق العمل بالعديد من الشباب الذين حصلوا على التمويل اللازم لإنتهاء دراستهم. كما أن استمرار المنح والتمويل يساهم في ضبط قواعد الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي للتعرف على مصادر تلك الأموال.

ثانياً: الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على العديد من الدراسات السابقة من أوراق بحثية منشورة ورسائل ماجستير ودكتوراة منشورة وغير منشورة ويمكن استعراضها كالتالي:

1.دراسة أولاينكا (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور أصحاب المصلحة في تحسين جودة التعليم بالجامعات النيجيرية. تكمن مشكلة الدراسة في قصور الدور الذي يمارسه أصحاب المصلحة في تحسين جودة التعليم. وتبرز أهمية الدراسة في أهمية دعم تمويل التعليم بالجامعات النيجيرية. واتبعت الدراسة المنهج النوعي من خلال إجراء المقابلات مع عدد 27 من المديرين التنفيذين من ذوي الخبرة والإختصاص بالجامعات النيجيرية، ووكالات التعليم وأعضاء الجامعات غير الحكومية. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن أصحاب المصلحة لهم دور بارز في دعم تمويل التعليم بالجامعات النيجيرية من خلال ربطهم بسوق العمل فيما بعد. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في تمويل الجامعات النيجيرية من خلال الإستعانة بفكرة الوقف وتقديم القروض طويلة الأجل. ولقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسة الحالية من خلال الإطار النظري لتمويل التعليم إلا أنها تختلف عنها في دراسة تأثير تمويل التعليم على التنمية المستدامة .

2.دراسة شيدي (2019)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام الولاية لدعم الجامعات النيجيرية والمعوقات المستدامة للتعليم العالي النيجيري. وتكمن مشكلة الدراسة في بروز العديد من التحديات التي تواجه تمويل التعليم النيجيري مما يؤثر سلباً على استدامة التعليم النيجيري. وتبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف على أهمية تمويل التعليم النيجيري. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المعوقات التي تواجه استدامة التعليم النيجيري. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك تأثير سلبي من نقص تمويل التعليم على استدامة التعليم العالي. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على الإعتماد على مصادر تمويل التعليم الجامعي من صناديق وهبات لسد العجز في تمويل التعليم العالي. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على التحديات التي تواجه تمويل التعليم النيجيري،

وبالرغم من اتفاق الدراسة الحالية معها إلا أنها تختلف عنها في دراسة الأثر على التنمية المستدامة .

3.دراسة أولاديجو (2019)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف تمويل التعليم الجامعي وتقاسم التكاليف في نيجيريا : اعتبارات لتوجيه السياسة .وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف تمويل التعليم الجامعي وتقاسم التكاليف في نيجيريا. وتبرز أهمية الدراسة من خلال التعرف على مصادر تمويل التعليم الجامعي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور تمويل التعليم في ظل تقاسم التكاليف في نيجيريا. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن تقاسم التكاليف يمكن أن يخفف العبء عن كاهل الجامعات النيجيرية بتوفير الأساسيات بأسعار رمزية. ولقد أوصت الدراسة بتعميم فكرة تقاسم التكاليف وتنميتها من أجل تحسين عملية تمويل التعليم الجامعي. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على أسس تمويل التعليم العالي والإطار النظري لتمويل التعليم العالي في نيجيريا إلا أن الدراسة الحالية تقيس الأثر على التنمية المستدامة .

4.دراسة راملي (2019).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري لتطوير الوقف النقدي لتطوير التعليم العالي في ماليزيا، القضايا والتحديات والآمال. وتكمن مشكلة الدراسة في إمكانية تطبيق مبدأ تقاسم التكاليف بين الحكومة الماليزية وبين الطلاب الماليزيين. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهمية صندوق التمويل العالي الماليزي (PTPTN) في توفير الدعم والتمويل الملائم للطلاب والجامعات الماليزية على السواء. اتبعت الدراسة المنهج الكمي والنوعي حيث تم توزيع 417 استمارة أما المنهج النوعي فقد تم إجراء مقابلات مع المسؤولين على صندوق التمويل العالي الماليزي. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من

النتائج من بينها هناك علاقة إيجابية مباشرة بين تطوير الوقف النقدي وبين تطوير التعليم العالي الماليزي، كما أوضحت نتائج الدراسة أن فكرة تقاسم التكاليف ودعم الطلاب الماليزيين في تحصيل الرسوم الدراسية من صندوق تمويل التعليم العالي الماليزي تعتبر مناسبة للطلاب الفقراء، كما أنها تعتبر من أفضل أنواع النماذج التي تقوم بدعم الطلاب والجامعات على السواء. ولقد اتفقت الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لتقاسم التكاليف واستخدام الوقف النقدي، كما استفادت الدراسة الحالية من اسهامات صندوق دعم تمويل التعليم الماليزي. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على الدراسة الحالية في كيفية الإستفادة من النموذج الماليزي في تطبيق فكرة تقاسم التكاليف وفي تطبيق فكرة القروض من أجل دعم تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية.

5. دراسة وانجينجي أوما (2018)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تمويل التعليم العالي في إفريقيا، وتكمن مشكلة الدراسة في قصور تمويل التعليم العالي في القارة الإفريقية بصفة عامة. وتبرز أهمية الدراسة في التركيز على أهمية توفير التعليم كأساس تعتمد عليه إفريقيا لخدمة شعوبها. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم العالي بالجامعات الإفريقية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن تمويل التعليم العالي في إفريقيا يواجه العديد من التحديات من أبرزها ضعف تمويل الجامعات النيجيرية بشكل كبير. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التعمق في دراسة الدول الإفريقية واحده تلو الأخرى للتعرف على تمويل التعليم في تلك الدول. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم العالي بإفريقيا إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على دور تمويل التعليم العالي بنجيريا على التنمية المستدامة .

6. دراسة ماينما (2018)

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على تقييم تمويل نظام التعليم الجامعي بنجيريا وتأثيره على النظام من ولاية ناسروا. وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على تدهور جودة التعليم

بسبب ضغف تمويل التعليم الجامعي. وتبرز أهمية الدراسة في كيفية تقييم تمويل التعليم الجامعي بنيجيريا. ولقد اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تمويل نظام التعليم الجامعي بنجيريا. وبلغ مجتمع الدراسة 550 من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات النيجيرية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن تمويل التعليم الجامعي بنيجيريا يتعرض للعديد من التحديات. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة أسباب ضعف ونقص تمويل التعليم الجامعي بنجيريا. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على أسباب تمويل التعليم الجامعي بنيجيريا. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على أثر تمويل التعليم العالي على التنمية المستدامة.

7.دراسة أكوا (2017)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تمويل التعليم العالي في نيجيريا وجهة نظر الطلب، وتكمن مشكلة الدراسة في قصور تمويل التعليم العالي في نيجيريا وقلة الطلب علي التعليم العالي واتجاه الشباب للحرف التقليدية .وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهمية التعليم العالي بالجامعات النيجيرية .واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم العالي بنيجيريا .ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن تمويل التعليم العالي في نيجيريا لديه قصور شديد نتيجة نقص التمويل وقلة الطلب على الجامعات النيجيرية .ولقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع الطلاب وتوفير المنح اللازمة لهم . ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على دور تمويل التعليم العالي بنجيريا على التنمية المستدامة .

8.دراسة فابويدي (2017)

هدفت الدراسة إلى التعرف على اسباب انخفاض تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية والتحديات والفرص التي تتوافر للجامعات النيجيرية. وتكمن مشكلة الدراسة في انخفاض

تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية .وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على مكامن الضعف التي أدت إلى خفض تمويل التعليم الجامعي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية والتحديات التي تواجه الجامعات النيجيرية. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن انخفاض تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية قد أدى إلى تدهور جودة التعليم العالي. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية إلا أن هذه الدراسة تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على تمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية ودراسة أثرها على التنمية المستدامة .

9. دراسة بيور (2016)

هدفت الدراسة إلى التعرف على المؤسسات غير الرسمية ودروها في الحد من الفقر في منطقة لكونشيا في ولاية بينوي بنجيريا، وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف دور المؤسسات غير الرسمية في تمويل التعليم العالي بالجامعات مما يزيد من حدة الفقر في منطقة لكونشيا في ولاية بينوي بنجيريا .وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور المؤسسات الغير رسمية بنجيريا في دعم تمويل التعليم العالي بنجيريا. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور المؤسسات غير الرسمية في الحد من الفقر في منطقة لكونشيا في ولاية بينوي بنجيريا .وبلغ مجتمع الدراسة 220 من الأسر الذين يسكنون منطقة لكونشيا في ولاية بينوي بنجيريا و110 من المستفيدين من برامج المؤسسات غير الرسمية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك تأثير إيجابي مباشر للمؤسسات الغير رسمية للحد من الفقر في منطقة لكونشيا في ولاية بينوي بنجيريا .ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة تمويل الجامعات النيجيرية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للمؤسسات غير الرسمية. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في التعرف على دراسة أثر تمويل التعليم العالي على التنمية المستدامة .

10. دراسة أديمي (2016)

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على محددات الوقف النقدي في ماليزيا. وتكمن مشكلة الدراسة في وجود الكثير من الشروط للحصول على الوقف النقدي في ماليزيا مما يؤثر على تمويل التعليم العالي بالجامعات الماليزية. وتبرز أهمية الدراسة في أهمية الوقف النقدي في تمويل التعليم العالي بالجامعات الماليزية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور محددات الوقف النقدي في ماليزيا لدعم وتمويل الطلاب والجامعات الماليزية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الوقف النقدي له عديد من الشروط حتي يمكن للطالب أن يحصل على التمويل اللازم لاستكمال الدراسة بالجامعات الماليزية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للوقف النقدي ومحدداته بماليزيا. إلا أن الدراسة الحالية تركز على التعرف على تأثير تمويل التعليم العالي بنجيريا على التنمية المستدامة واستدامة التعليم العالي.

تحليل النتائج

يشمل تحليل النتائج أسئلة المقابلات التي تم طرحها على المشاركين الذين يعملون بالجامعات النيجيرية، حيث يعمل المشارك الأول في التخطيط للدراسات العليا بولاية كانو ويعمل المشارك الثاني في وزارة التعليم العالي بولاية كانو النيجيرية، أما المشارك الأخير فهو يشغل منصب نائب عميد إحدى الجامعات بولاية كانو النيجيرية.

السؤال الأول: ما هي الممارسات الحالية لتمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو؟

الهدف الأول: استكشاف الممارسات الحالية لتمويل التعليم العالي في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو.

أشارت نتائج التحليل أن هناك العديد من الممارسات لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية في ولاية كانو، من بين أبرز تلك الممارسات المبادرات المجتمعية لدعم الطلاب النيجيريين وصناديق الهبات والتبرعات ودعم رجال الأعمال للطلاب النيجيريين. إلا أن

النتائج قد أظهرت أن المبادرات المجتمعية لم تحقق أي شيئ، وهي موجودة ولكنها ضعيفة للغاية، كما أن معظم رجال الأعمال يقدمون الدعم للطلاب من أجل الإستفادة منهم في المستقبل بتوظيفهم فيصبح الطالب ذليلاً في المصانع والمتاجر لما أنفقه حتي يتم سداد كامل القيمة نقداً. كما كشفت النتائج أن هناك دعم يقدم من خلال المفكرين وأصحاب المصانع والمتاجر من أجل دعم الطلاب النيجيريين لاستكمال دراستهم الجامعية، حيث أن المفكرين يدعمون الطلاب الذين ينتمون لمدارسهم الفكرية أو أحزابهم السياسية أما أصحاب المصانع والمتاجر فيقومون بدعم الطلاب النيجيرين للحصول على خبراتهم فيما بعد. كما أن جمع الأموال من خلال صناديق الهبات والتبرعات النقدية للطلاب، أما المبادرات التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة من أجل دعم الطلاب النيجيرين، وبالرغم من وجود تلك المبادرات المجتمعية إلا أن تلك المبادرات لاتكون إلا للطلاب المتفوقين، كما أن تلك المبادرات تعتبر نوع من أنواع التدخل في شئون الدولة حيث أن رغبة المنظمات الدولية في وجود جيل له العديد من الولاءات للكيانات الخارجية. أما عن آلية جمع التبرعات فإن ما يتم جمعه من أموال لايكفي لاحتياجات الطلاب بشكل كامل. ولقد أوضحت النتائج أن المجتمع النيجيري بولاية كانو يحاول بذل الكثير من المحاولات إلا أن الأثرياء لايقومون بالواجب الطبيعي الذي يجب أن يقوموا به تجاه الفقراء، كما أن الهبات لايحصل عليها الطلاب بسهوله وتتطلب أن يكون منتمياً لحزب معين أو عشيرة أو قبيلة معينة، وكذلك فإن التبرعات النقدية يمكنها أن تحقق الكثير للطلاب محدودي الدخل أو متوسطي الدخل الذين يدخرون من أجل استكمال التعليم الجامعي. ويمكن القول أن نتائج الدراسة تتطابق مع نتائج دراسة أولاديجو (2019) حيث أشار إلى أن ممارسات دعم الطلاب النيجيريين تتشمل في توفير الدعم النقدي من خلال صناديق التبرعات والمبادرات المجتمعية ورجال المال والأعمال والكثير من المنح التي توفرها المنظمات الدولية والمنظمات الإسلامية، كما تتطابق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة شيدي (2019) التي أشارت إلى من أبرز التحديات التي تواجه ممارسات التعليم العالي في نيجيريا هو توفير مصادر التمويل التقليدية من خلال

صناديق التبرعات أو الهبات أو المبادرات المجتمعية. وبالتالي وبناء على ما تقدم فإن ممارسات دعم تمويل التعليم العالي للطلاب النيجيريين تتشمل في مدى توفير الدعم الملائم للطلاب من خلال صناديق التبرعات والهيئات الخيرية والمبادرات المجتمعية من خلال رجال الإعمال وأصحاب المصانع والمفكرين والمنظمات الدولية والمنظمات الدينية المسيحية أو الإسلامية.

السؤال الثاني: ما هو دور التعليم العالي في الاسهام في عملية التنمية المستدامة في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو؟

الهدف الثالث: التعرف على دور التعليم العالي في الاسهام في عملية التنمية المستدامة في والجامعات النيجيرية في ولاية كانو.

أشارت نتائج التحليل أن التعليم العالي لدية العديد من التحديات للإسهام في عملية التنمية المستدامة في الجامعات النيجيرية في ولاية كانو النيجيرية. حيث أن معظم الطلاب النيجيرين في ولاية كانو لايمكنهم استكمال الدراسة الجامعية، كما أنه لايوجد اقبال كبير من الطلاب النيجريين على التعليم العالي بولاية كانو بنيجيريا، وكذلك فإن هناك أعداد كبيرة من الطلاب في ولاية كانو لايمكنهم توفير كافة المصرفات اللازمة للعملية التعليمية، كما أن الطلاب لايمكنهم توفير المصرفات اللازمة لإجراء اختيارات المعامل والمستلزمات الدراسية. ومن بين أبرز الأسباب التي أدت إلى عزوف الطلاب النيجيرين عن التعليم الجامعي الفقر وانعدام التمويل بأعتبارهم أحد أهم الأسباب التي تواجه الطلاب لاستكمال دراستهم الجامعية في ولاية كانو، وكذلك فإن تدني مستوي دخل الأسر الفقيرة يعتبر أحد العوامل التي تؤدي إلى انصراف الطلاب وانصرافهم عن أداء المهام الوظيفية المنوطه بهم. كما أن ضعف الرواتب والمهايا جعل الأسر تلجأ إلى إلحاق الطلاب بالمصانع الكبيرة من أجل العمل والكسب والقدرة على سد الإحتياجات الرئيسية. وكذلك عدم وجود تمويل كافي لسد حاجة الطلاب. ولقد أوضحت نتائج التحليل أن هناك زيادة عدد الفقراء جعل العديد من الطلاب النيجيرين يقبلون على الأعمال والحرف اليدوية من أجل رفع

مستوي دخل الأسرة، وبالتالي فإن ولاية كانو تخسر الكثير من الكفاءات في تلك الأعمال اليدوية والحرف. وبالتالي فإن وجود محاولات من الأثرياء ورجال الأعمال لدعم المتفوقين دراسياً من أبناء الفقراء يدخل بها العديد من العوامل مثل العوامل الثقافية والإجتماعية أو يكونوا من قبائل وعشائر معينة. وكذلك فإن كثير من الآباء وأولياء الأمور من الطبقة المتوسطة الكادحة ما يوفرون مصاريف التمويل اللازمة للإنفاق على أبنائهم في مراحل التعليم الجامعي مما يؤثر سلباً على مستوي انفاق الأسر الصغيرة والمتوسطة. وكذلك فإن الكثير من الأسر لايمكنهم أن يقوموا بالإنفاق على الطلاب بشكل مباشر وهو مايدفع تلك الأسر على إلى تعليم الذكور دون الإناث، حيث أن الأسر تعتقد أن الفتيات سوف يتزوجوا وأنه لاحاجه لهم من استكمال التعليم، وبالتالي فإن الكثير من الأسر بولاية كانو تركز على تعليم الطلاب الذكور دون الالتفات إلى تعليم الإناث. كما أشارت النتائج أنه بالرغم من أن البلاد تنعم بالكثير من الخيرات الطبيعية إلا أن هناك الكثير من حالات الفساد المالي والإداري أدي إلى عدم وصول الدعم لمستحقيه. ولقد توافقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة دراسة أكوا (2017) التي توصلت إلى أن الطلب على التعليم العالي بالجامعات النيجيرية قد انخفض نتيجة تدهور دخل الأسرة، كما تطابقت نتائج الدراسة مع دراسة دراسة فابويدي (2017) التي أشارت إلى أن التعليم العالي لها دور مؤثر وإيجابي بالجامعات النيجيرية، فمن خلال تمويل التعليم العالي بنجيريا فإنه يمكن أن تتحسن الحالة الإقتصادية والإجتماعية للأسرة النيجيرية، كما تطابقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة بيور (2016) التي أشارت إلى أن الفقر والبطالة أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض الطلب على التعليم العالي، كما تطابقت نتائج الدراسة مع دراسة آسيا (2015) التي أشارت إلى أن الرغبة في جودة التعليم العالي تأتي من خلال قدرة الدولة على الحد من البطالة وابراز دور أصحاب المصلحة في تحقيق أهداف الجامعات النيجيرية بشكل واضح. وبالتالي فإن اسهام التعليم العالي بالجامعات النيجيرية يعتير ضعيفاً للغاية نظراً للمشكلات التي يتعرض لها الطلاب من تفشي الفقر والبطالة.

التوصيات

أوصت الدراسة العديد من التوصيات التالية:

1. أهمية استمرار البحث العلمي عن وسائل تمويلية جديدة يستفيد من خلالها الطلاب من الطبقات الفقيرة من أجل استمرار دراستهم بشكل مباشر.
2. ضرورة المزج بين المنهج الكمي والمنهج النوعي للحصول على مزيد من المعلومات بخصوص إمكانية تطبيق الوقف النقدي في تمويل التعليم العالي للجامعات النيجيرية.
3. التأكيد على تبني وسائل الإعلام قضية تمويل التعليم العالي وتناولها بشكل كبير وتحقيق مستوي عالي من الإدارك بأهمية الحفاظ على مستقبل الشباب الراغبين في استكمال التعليم العالي.
4. العمل على إصدار ضريبة للطبقات ذوي الدخل المرتفع على أن توجه تلك الضرائب لتمويل التعليم العالي بالجامعات النيجيرية.
5. ترسيخ دور رجال الأعمال في المجتمع النيجيري بولاية كانو ومنحهم امتيازات تفضيلية في حالة دعمهم للطلاب النيجيريين الفقراء.

References

Adeyemi, A. A., Ismail, N. A., & Hassan, S. S. (2016). An Empirical Investigation of the Determinants of Cash Waqf Awareness in Malaysia. Intellectual Discourse, (Special Issue: Islamic Banking and Finance), 501–520.

Afolayan, F. O. (2015). Funding higher education in Nigeria. Journal of Research & Method in Education, 5(1), 63-68.

Ajadi, T. O. (2010). Private Universities in Nigeria–the Challenges Ahead. *Private Universities in Nigeria–the Challenges Ahead.*, *1*(7), 1-10.

Asiyai, R. I. (2015). Improving Quality Higher Education in Nigeria: The Roles of Stakeholders. International Journal of higher education, 4(1), 61-70

Beeior, C. T., Ajegi, S. O., & Tyoakosa, J. A. (2016). Informal Financial Institutions (IFIs) and Poverty Reduction in Konshisha Local Government Area of Benue State, Nigeria. Asian Journal of Social Sciences and Management Studies, 3(1), 82-90

Braun, V., & Clarke, V. (2019). Reflecting on reflexive thematic analysis. *Qualitative Research in Sport, Exercise and Health*, *11*(4), 589-597

Chidi, C. O. (2019). Challenges Besetting the Sustainability of Higher Education in Nigeria: The Case of the University of Lagos. E-Journal of International and Comparative Labour Studies, 8(3)

Creswell, J. W., Hanson, W. E., Clark Plano, V. L., & Morales, A. (2007). Qualitative research designs: Selection and implementation. The counseling psychologist, 35(2), 236-264

Crotty, M. (1998). Describing the Phenomenon. J. Higgs.(1998). Writing Qualitative Research. Sydney, Hampden Press.

Cooper, R. (2010). Creative combinations in qualitative inquiry. The Qualitative Report, 15(4), 998

Faboyede, O. S., Faboyede, A., & Fakile, A. S. (2017). Funding Of University Education In Nigeria: Challenges And Prospects. European Journal of Social Sciences Studies, 2(1), 221-238.

Ishola, A. (2018). Poor policy implement: Setback to education in Nigeria, *educeleb website*, https://educeleb.com/poor-policy-implementation-a-setback-to-education-in-nigeria, 12 October 2020.

Kanakis, C. D., Daferera, D. J., Tarantilis, P. A., & Polissiou, M. G. (2004). Qualitative determination of volatile compounds and quantitative evaluation of safranal and 4-hydroxy-2, 6, 6-trimethyl-1-cyclohexene-1-carboxaldehyde (HTCC) in Greek saffron. Journal of agricultural and food chemistry, 52(14), 4515-4521.

Mainoma, M, A & Maikudi, A, K. (2018). An Assessment of Educational System Funding in Nigeria and Impact on the System: Evidence from Nasarawa State University, Keffi-Nigeria. International Journal of Strategic Research in Education, Technology and Humanities |IJSRETH ISSN Print: 2465-731X | ISSN Online: 2467-818X Volume 5, Number 1, August, 2018

Nwajiuba, C. A., Igwe, P., Akinsola-Obatolu, A. D., Icha-Ituma, A., & Binuomote, M. O. (2020). A stakeholder approach: what can be done to improve higher education quality and graduate employability?. Industry and Higher Education

Okuwa, O. B., & Campbell, O. A. (2017). Financing Higher Education in Nigeria: A Demand Perspective. In Sustainable Transformation in African Higher Education (pp. 159-171). Brill Sense

Oladejo, M. A., & Olowo, G. M. (2019). University education finance and cost sharing in Nigeria: Considerations for policy direction

Ramli, A., M. (2019). Enhancing Cash Waqf Model Framework For Financing Higher Education In Malaysia: Issues, Challenges And Prospects. Thesis dissertation, International Islamic University of Malaysia.

Wangenge-Ouma, G. (2018). Financing Higher Education in Africa: An Overview